

تصاعد الإرهاب في مصر

■ **حميدي العبدالله**

بعد مرور أكثر من سنة وثلاثة أشهر على خلع الرئيس الإخواني محمد مرسي، لا تزال مصر تعيش حالة من الاضطراب الشديد على الصعيدين الجماهيري والأمني.

على الصعيد الجماهيري لا يكاد يمر يوم واحد، ولا سيما يوم الجمعة إلا وتخرج تظاهرات وال جيوش في مختلف المحافظات المصرية، أو تقوم قوات الشرطة الجيزة، وغالبًا ما تنتهي التظاهرات إلى صدام بين المتظاهرين والأجهزة الأمنية ويسقط جراءهما جرحى وأحيانًا قتلى، وفوضى في الأماكن التي تشكل مسرحاً للمواجهات، ولا يزال العام الدراسي في عدد من الجامعات المصرية يعاني من اضطراب شديد بسبب هذه المواجهة.

أما على المستوى الأمني فلا يكاد يمر يوم واحد من دون هجوم يستهدف رجال الشرطة والجيش في مختلف المحافظات المصرية، أو تقوم قوات الشرطة باكتشاف عبوات ناسفة وتفكيكها قبل انفجارها، وبعضها يستهدف سلك القطارات، ومحطات المترو، وكان الأسبوع الماضي من أشد الأسابيع دموية في سيناء وفي القاهرة، حيث شهد هجومين تسببا بسقوط 31 عسكريا في سيناء، وتفجير عبوة ناسفة في القاهرة أوّقت أكثر من (12) إصابة.

الاضطراب الأمني الشديد وتصاعد الهجمات الإرهابية، على الرغم من مرور أكثر من سنة على الإطاحة بمرسي، وبدء عملية عسكرية واسعة في سيناء ضد التنظيمات الإرهابية، ملحة أسئلة حول أسباب عجز السلطات المصرية عن السيطرة على الموقف، وهو الأمر الذي دفع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى اتهام جهات خارجية بالانخراط في مؤامرة تهدف إلى إسقاط الدولة المصرية، وتقوم بتسهيل تنفيذ سلسلة من الأعمال الإرهابية التي شهدت تصعيدا ملحوظا. لا شك أنّ هناك أسبابا تلعب دورا كبيرا في تفسير عجز السلطات المصرية عن إعادة الأمن والاستقرار إلى كل أنحاء مصر، أول هذه الأسباب وجود دعم خارجي لجماعات المعارضة المتمثلة به«الإخوان المسلمين» وشركائهم في تحالف «دعم الشرعية» وهذا الدعم السياسي والمالي يحصلون عليه من دول في المنطقة مثل قطر حيث لا تزال قناة «الجزيرة» تقوم بدور كبير في التحريض على التطاهر والعمل على إسقاط النظام بذريعة إعادة الشرعية، كما أنّ الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقدم دعماً واضحاً للنظام الجديد، ولم تقطع علاقاتها مع جماعة الإخوان ولا تزال تدعو السلطات المصرية إلى الحوار مع هذه الجماعة التي توفر بنشاطها السياسي والجماهيري البيئة الملائمة للصدامات بين المتظاهرين والأجهزة الأمنية، كما أنّ جهات عديدة تقدم الدعم للجماعات الإرهابية التي تنشط في سيناء، سواء كانت هذه الجماعات مرتبطة بتنظيم «القاعدة، الأمّ أو بتنظيم «داعش»، ومُعرف أنّ كثير من التنظيمات الإرهابية تحصل على دعم دول عديدة مثل قطر وتركيا، وهذا الدعم المتعدّد والمتفاوت الأشكال الذي تحصل عليه جماعة الإخوان وحلفاؤها والتنظيمات الإرهابية هو الذي يشكل السبب الأول لغياب الاستقرار والتصاعد الإرهاب.

ثاني هذه الأسباب محيط مصر المباشر حيث السيطرة باتت شبه كاملة للجماعات ذات التوجه الديني المتشدد، وهي الحليف الطبيعية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث يسيطر هؤلاء على ليبيا، وعلى السودان، وينتشر السلاح والجماعات الإرهابية على نطاق واسع في الدول المجاورة لمصر، ولا سيما ليبيا، ويساهم ذلك في تسرب السلاح والإرهابيين إلى داخل مصر وخصوصاً إلى سيناء، وحدود مصر طويلة جدا ويصعب السيطرة عليها بشكل كامل، وفي ظل وجود بيئة داخلية حاضنة، حتى وإن لم تكن تشكل الأغلبية، إلا أنها تلعب دورا هاما في تاجيح الاضطرابات وتصعيد أعمال العنف.

ثالث هذه الأسباب، القيود المفروضة على تحرك القوات المصرية في سيناء ت تبعاً لاتفاقات «كامب ديفيد»، حيث من غير المسموح لمصر بتواجد عسكري كبير، الأمر الذي مكن الإرهابيين من تحويل سيناء إلى قاعدة لهم ينطلقون منها لنشن الهجمات داخل سيناء وفي عمق المدن المصرية الغربية.

لا حلول ناضجة بل بروباغندا

■ روزانّا رمال

يجري الحديث بقوة هذه الأيام عن تقدم سريع في الاهتمام الاميركي بعقد جولة جديدة من مؤتمر جنيف الخاص بالآزمة السورية، وبالتاليزوي يحمل الأتون من واشنطن انطباعات يقرب البت بالاستحقاق الرئاسي اللبناني.

ينطلق الخبران من تقارب أميركي ضمني مع كلّ من روسيا وإيران لحلحلة الأزمة السورية لتوفير مبررات حصر الاستهدافات الأميركية بمجموعات «داعش» و«النصرة» وعدم الاضرار تحت ضغط الحليفيين التركي والسعودي لكي يكون للغارات وظيفية في ترجمة العداء للدولة السورية والالتزام بإسقاط نظامها، والعودة إلى جنيف كمسار وحدها تبرز الابتعاد عن هذه المهمة، بينما التسرع في حسم الرئاسة اللبنانية يقترحه تحديد عن القناعة بأنّ لبنان على حافة الانفجار ويلال الرئاسة لا تتماكس مؤسسته الدستورية الضرورية لبقاء هيكل الدولة الأخرى بعدما أدى الفراغ الرئاسي إلى فراغ مشابه في المجلس النيابي ما استدعي التعميد له مرتين متتاليتين.

معطيات واشنطن تقول للعالمين أنّ الرهان على إحياء جنيف تقادياً لشمول الجيش السوري بغارات التحالف الذي تقوده أميركا يضمنّ استخفافاً واستهتارا بزمانيين القديمة ودولية حاکمة تجعل قراراً منهوَّراً بالتوتر بل مستهدف الجيش السوري، كما قال رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال مارتن ديميسي في جلسة الاستماع الخاصة بمنطقة عازلة على الحدود التركية - السورية فتح الباب لها ما هو أكبر وأضخم من أكلاف ومخاطرات حرب فينتنام.

أما الخطر على لبنان فرغم أهمية إنهاء الفراغ الرئاسي الذي يجمع عليه خصوم واشنطن ومؤيديها إلا أنّ عقاباً لا يستطیع إغماض عينيه عن للذي جرى قبل أيام في الشمال اللبناني حيث نجح الجيش اللبناني بإنهاء حمل إمارة «داعش» و«النصرة» على ساحل المتوسط من دون المخاطرة في الوقوع في الحرب الأهلية، أو تعريض وحدة الجيش للخطر، رغم أنّ القوى التي تمثل طرابلس والشمال سياسياً من حلفاء واشنطن والسعودية لم تقدم للجيش معونة حقيقية لضد الشارع وتحديده، بل اكتفت بالكلام الإعلامي العام ولم تبخل على الجيش بحملات النقد والتشكيك والاتهام بالاحتياج واللالانصاف.

إذا كانت واشنطن مجيبة في تقادي الصدام مع الجيش السوري بقوة المعادلات التي تحكم موازين القوى، وغير قلقة على لبنان الذي تحظى الأزمة الأصعب بلا وجود رئيس، فقصونها ليسوا قلقين على لبنان ولا من مخاطر غاراتها على الجيش السوري.

إذن ما صحتة ما يُقال؟

الواضح أنّ الحديث عن الرئاسة اللبنانية هو الرشوة السياسية والمعنوية لتسويق التعميد الجديد للمجلس النيابي اللبناني الذي لا بد من بقائه للانتظار لحظة دنو ساعة الاستحقاق الرئاسي والقول بندو لحظة الرئاسة والالتماع بها سيهلّ على النواب والمرجعيات السياسية والروحية والمسحجة منها، خصوصاً التي ينتمي إليها موقع رئيس الجمهورية وتخشى ان يكون التعميد للمجلس النيابي صرفاً للنظر عن الرئاسة فتتمكّن بهذا الغطاء من تقديم الغطاء لتعميد المجلس.

أما سوريا فالوعد بحجثف هو الرشوة التي لا بد منها لن تبقى من معارضة تابعة لواشنطن وتلقت في قديمها وهي تتهاوى أمام «داعش» و«النصرة» شمالاً وجنوباً وتتلاعب أمام الجيش السوري في الوسط، ويمتخها هذا الوعد بحجيثف مع الدخول الاحتفالي إلى كوياني ووضع تصريحات إعلامية الاضواء التي ربما تحيي الاعلام وهي رميم.

الحديث عن حلول قريبة هو بروباغندا إعلامية ليس إلا.

«توب نيوز»

لا للهبة السعودية للجيش

– التباطؤ وترتيب الجعالم والابتزاز السياسي والأمني والإذلال المعنوي المصاحبة كلها للهبات السعودية للجيش اللبناني منذ سنة حتى تاريخه، تجعل السؤال لماذا على لبنان أنّ يرتضي ويقبل؟

– ميشال سليمان والي لبنان بقوة هبة ثلاثة مليارات هي كناية عن قرقاطات بحرية لن يحتاجها الجيش ولن يستعملها، وهي فمرة صفقة فاسدة لحساب الجيش السعودي حوّلت إلى لبنان لتسديد قيمتها وتوزيع العمولات الذي لايتيسر سحبها من الحساب السعودي بعد فضيحة فساد السلاح.

– سعد الحريري قيم على الأجهزة الأمنية لتقرير ملاءمة احتياجاتها مع مقتضيات الحرب على الإرهاب، كما قرّر الملك لهبة المليار، وكلامها خبير في الحرب وكفاحة الإرهاب ونوع السلاح.

– بدأت إهانة اللبنانيين بالحدث عن تغيير اسم الهبة الحكومية إلى مكرمة ملكية. – التمتنن والتعالي والتدخل في التركيب الطبيعي كليات التعامل مع الهبات والإطارات الهبات والأربعة مليارات. – وقعت الحرب الأخطر التي كان لبنان يخشاها في طرابلس، وما هو قادم اقل منها خطراً وربحها الجيش رغم تشكيل جماعة السعودية وبلا سلاح الهبات. – وجب على اللبنانيين أن يقولوا مرتجع من الشكر.

التعليق السياسي

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الاميركية

خريطة الاتجاهات الراهنة والتحوّلات المرتقبة

عشية الانتخابات الاميركية

كُرست مراكز الأبحاث معظم إسهاماتها ودراساتها للبحث في ميزان القوى بين الحزبين الذي سينجم عن جولة الانتخابات

النصفية المقبلة في الولايات المتحدة، لا سيما في ظل تنامي السخط الشعبي ونبذة لسياسات الرئيس باراك أوباما. سيخصص قسم التحليل قسطاً وافراً لأليات وافرازات

الانتخابات المحتملة، خاصة في معركة السيطرة على مجلس الشيوخ حامية الوطيس بين الحزبين الرئيسيين؛ والتعرّف على كنه السباقات الانتخابية في الولايات التي منفت «محورية» لكلا الحزبين، إذ أن خسارتها تشكل صفة وتراجعا للحزب الخاسر، وتدابعتها على جولة الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2016.

هلما «داعش» أميركيا

اعرب معهد كاتو عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة تلجأ لتبسيط القضايا المتعلقة بالدولة الإسلامية، محذراً «ليس من الحكمة لجوء المسؤولين الأميركيين لترويج طبيعة المعركة ضد الدولة الإسلامية بأنها صراع بين الخير والشر. بيد أن طبيعته تشير إلى نموذج معقد متعدد الأطراف وتتنافس بين قوى إقليمية...» وأضاف: يتعيّن على القادة الأميركيين التأمّل في الخيارات المطروحة بعناية فائقة في ظل دخول واشنطن

الحزب الجمهوري يتوتّب للسيطرة على الكونغرس

الشائع بين الجمهور الانتخابي الأميركي، بشكل خاص، انه يدلي باصواته نتيجة تطابق عود المرشحين لقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ولمدى انسجامها مع تركيبته الثقافية وطموحاته الفردية. بيد ان الحقيقة تدل على اسدال «قوى معينة» ستارال كثيفا على عوامل مؤثرة عدة تحجب ما هو اهم من ذلك، لا سيما دور المال السياسي في الاستقطاب والتعبئة الاعلامية لقضايا محددة تخدم مصالح واخذت تلك القوى: وتنتخب المعطيات التاريخية وعامل الائتزمات السياسية امام «سياسة الباب الدور» لاصحاب رؤوس الاموال الهائلة وانتقائهم لمرشحين يعول عليهم لسنوات قد تطول. القضايا ذات الاهتمام «نقاس بالنتائج وليس بضمونها».

ايام تفصلنا عن نتائج الانتخابات النصفية المقبلة يميّزها حالة الاستقرار الحادة بين الحزبين الرئيسيين وترجيح الطرف الاوفر تنظيميا وقدره واكثاميات، الحزب الجمهوري، على الفوز بمجلسي الكونغرس وما سيستكلمه من شل حركة العملية التشريعية الرسمية عبر الصدام مع ومحاصرة السلطة التنفيذية.

لا يجوز اغفال عامل العنصرية المتجسد في تقرير نتائج الانتخابات، وحضوره الطاغي في كافة مناحي الحياة اليومية، وأن بدرجات متفاوتة بين منطقة جغرافية واخرى. فيفضل الولايات في الساحل الشرقي تمتع بتقنين ليبرالي اوسع ساهم في تراجع حدة التفرقة العنصرية، مقارنة بالولايات الجنوبية، بشكل خاص، التي لا تزال تعيش في اجواء استقطابات الحرب الأهلية، والدليل الاكبر ما جرى من استقطاب في مدينة فيرغسون بولاية ميزوري عقب اغتيال شاب اسود البشرة على يد رجل شرطة ابيض وتفاعاتها الممتدة ليومنا هذا. فإن سياسة المصالح الكبرى المسيطرة على القرار السياسي «تتجلى في تعزيز الفروقات الاجتماعية المصطنعة، بين فئات الشعب الاميركي.

كما يرصد ارتفاع وتيرة «التهامات» السابقة مستهدفة الرئيس اوباما وادراته من قبل الدوائر المحافظة التي تضامر حقدا عنصريا ضد اول رئيس اسود البشرة لتحويل الانتظار عن السبقية الرسمية، اسوة باتهام «اسرائيل الاخرين نهوضا السامية لنحو عقود ستة بغية اسكات اي انتقادات توجه له سياساتها»، وحشد العامة ضد بعض اوجه سياساته التي تقارب «ترسيخ البرامج الاجتماعية و الرعاية الصحية العامة» التي تعارض مع المصالح الاقتصادية لفته ضيقة من فاحشي الثراء. يذكر ان باكورة برامج الرئيس اوباما «الرعاية الصحية، الشامل تمت صياغته من قبل السيدة ليز فاوولر، نائب رئيس شركة جونسون أند جونسون، احدي كبريات شركات الادوية ومنتجات الرعاية الصحية، مما يدحض زعم الادارة ومؤيديها بان البرنامج يخدم مصالح العامة بشكل اساسي. ذات الامر ينطبق على المواقع الرسمية الاخرى لمناصب حكام الولايات وسلطاتها التشريعية الداخلية، وينذر بتكرار تجربة «المد والجزر» في الاستقطاب السياسي الحاد لعام 2006، عندما استعاد الحزب الديمقراطي سيطرته على مجلسي الكونغرس آنئذ. السيطرة على (مجلسي) الكونغرس تبشر «لمة خزائن الحزب الفائز بالتبرعات المالية من الشركات الكبرى»، كما اوجز الامر مدير طاقم موظفي البيت الابيض الاسبق، رام عثمانول.

وزيد الامر وضوحا عند الاخذ بعين الاعتبار أنّ المرشحين الحليفيين، لكافة المناصب، يتطلعون إلى لعب دور سياسي اكبر على الخارطة القومية، وتراود بعضهم رغبة الترشح للمنصب الرئاسي لجولة المقبلة عام 2016، وامعانهم في تجديد الالتزام ببرامج اقتصادية «نيو ليبرالية» «الهيئة المصممة للصالح الاقتصادي الكبرى، اهمها «سياسة الخصخصة» على المستوى المحلي لمراد الولاية المعنية ومحاصرة او القاء برامج الدعم الاجتماعية السارية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى عامل التمايز بين سياسات الرئيس اوباما وسلفه جورج بوش الابن الاقصائية والذي يمكن في حجم وكثافة طلاء التجميل للنظام السياسي والحزبي، وليس خلافا على الجوهر. فكليهما ابرزن ولاءه التام لعصب النظام الرسمالي، وول ستريت، والشراكات الضخمة العابرة للقطارات والحدود الاقليمية، وانتهاج سياسة «الحق الحصري المنفرد في اغتيال اي كان في أي مكان» من الكرة الراضية، وتسخير الموارد الهائلة شتى حروب لانتهاية خدمة لمصالح الشركات الكبرى؛ فطاعت الفنون وصناعة الافلام؛ وايضا في ادامة وتكريس قيم «النيو ليبرالية» في بسط سيطرتها على مقررات العالم عبر الشبكات متعددة «الاقتصاد السوق وقد تعقد اتفاقيات تجارية، تخدم مصالح الشركات الاميركية حصرا. ولم يشفق لواباما سياسته بالاصطفاف الى جانب كبريات شركات الاستثمار المالي في «وول ستريت» اiban الأزمة الاقتصادية والهزّة المالية عام 2008–2009 الناتجة عن استشرأه الجشع في مصادر التحكم بالثروة الذين «اصطنعوا الازمة» والاطاحة بما تبقى من القيود والضوابط القانونية لضمان السيطرة وازاحة المنافسين.

آفاق الخارطة الانتخابية لعام 2014

استعراض تاريخ الانتخابات اميركية يدل بوضوح الى تعثر فوز حزب الرئيس في الانتخابات النصفية، كما رأينا عام 2006 اiban حفة الرئيس جورج بوش الابن؛ والرئيس اوباما لن يكون استثناء، لا سيما مع تدهور شبغثية بين اوساط الناخبين يقامتها يؤس الاداء الاقتصادي وتعثر سياسته الخارجية في ساحات عدة؛ الحرب ضد «داعش»، اصلاح قوانين الهجرة، وانتشار وباء ايبولا التي اصححت مجمعة مادة ثابتة في اهتمامات الناخب العادي.

إضافة إلى تلك المسائل يسود شبه اجماع بين قواعد المستقلين وبعض اعضاء الحزب الديمقراطي وغالبية من الحزب الجمهوري مفاده ان الرئيس اوباما فقد صلته بالواقع، فضلا عن تضخم الهيكل الحكومي وما يشكله من عبء على نوعية الاداء، الامر الذي يصعب في مصلحة الحزب الجمهوري وتبركه بتبويدة «جهاز حكومي ضئيل». الامر الذي حفز ايولا من المرشحين من الحزب الديمقراطي لتفضيل الابتعاد عن الرئيس وسياساته، ادرحهم السيناتور مارك بريان من ولاية اركنساس الذي عبر عن حرجه من اسلوب الرئيس في معالجه وباء ايبولا، وكذلك الامر مع المرشحة عن ولاية كنتاكي اليبسون لاندريين غرايملز التي ترفض الافصاح عن صوتت له للرئاسة عام 2012.

تلك هي بعض المشاهد التي تحول دون تقرب اي مرشح من اعلان تأييده للرئيس.
احد استطلاعات الراي الحصيفة اشار الى تفوق الحزب الجمهوري بنسبة 60 في المئة على خصمه للفوز باغلبية مجلسي الكونغرس، بيد ان بعض التطورات غير المرئية في ولايات جورجيا وساوث داكوتا وكناساس اسفرت عن تقدم المرشحين عن الحزب الديمقراطي، مما يعيد

البناء

احتفلت عال لفشل سياسي واحباط. فالحمقى يندفعون الى ما تخشاه الملائكة من عجل.»

فلسطين

حث معهد كارنيغي دول الاتحاد الاوروبي على «منح الاعتراف بدولة فلسطين بغية المصّ في مسار التفاوض السلمي... تجسيدا لانتهاجه سياسة مستقلة» عن واشنطن. وحثره من القناعس عن القيام بذلك لما يتطله من وقف المراهنة، لا سيما ان جهود مخففة تسفر عن الحاق الضرر بمصداقيته وكذلك بإمكانية التوصل الى حل لسلمي للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي.»

اليمن

انفرد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من بين أقرانه بتناول حالة عدم الاستقرار في اليمن، منبها صناع القرار في واشنطن الى عدم تجاهل ما يجري هناك، ومستدركا ان ذلك لا ينبغي ان يفسّر بأنه محاولة «لإلقاء اللوم على الولايات المتحدة وحلفائها لمآسيّ الجارية في اليمن... بل للفت انتباه المعنيين

خط الازواج من جديد. بلغة الإرقام الراهنة، لغاية 20 تشرين الاول الجاري، تتساوى حظوظ الحزبين في مجلس الشيوخ، بنسبة 45 مقعد لكل منهما، 10 مقاعد غير محسومة للحظة. اما مجلس النواب، يرجح ان تستقر النسب على الآتي: 188 مقعد للحزب الديمقراطي، 229 للحزب الجمهوري، و 18 مقعد يتبارح الحزبين للفوز بأعلى نسبة منها.

كما اشار استطلاع آخر للراي الى اولوية بند الرعاية الصحية على ما عداه من برامج، بما فيها الأمن القومي وحال الاقتصاد والحروب الخارجية، تجسيدا لمفاضلته «القانون المحمي بالقوق»، والمفرطة أحيانا. اظهرت نتائج التصويت المبكر في عدد من الولايات المعiale للحزب الديمقراطي تنافسا شديدا لسفر عن الحدّ من نسبة تفوق المرشح الديمقراطي، في ولاية ايوا، التي تعد محورية في الخارطة الانتخابية، اشارت نسبة التصويت المبكر الى تاييد 43 في المئة للحزب الديمقراطي، مقابل 40 في المئة للحزب الجمهوري مقارنة مع نسبة متدنية عام 2012 التي بلغت في 32 في المئة، استنادا الى التحولات السابقة من المرجح ان يفوز الحزب الجمهوري في ولاية ايوا.

نتائج مماثلة اضرر صرحت في التصويت المبكر لحكام الولايات، خاصة في ولاية فلوريدا، التي اسفرت عن تقدم الحزب الجمهوري بنسبة 48 في المئة مقابل 35 في المئة لخصمه الديمقراطي، على الرغم من الضخ المالي والمعنوي الهائل للحزب الديمقراطي هناك. المرشح الجمهوري ريك سكوت يتطلع ايضا الى الانتخابات الرئاسية عام 2016 كأحد مرشحي حزبه.

ورصدت صحيفة «واشنطن بوست» حالات مشابهة لم تقدم تجري في ولايات محورية أخرى قائلّة أنّ اداء «الديمقراطيين في كل من ولاية ايوا ونورث كارولينا اسوا بكثير عما اشارت اليه الاستطلاعات في مطلع الشهر الجاري مقابل تقدم لخصم للحزب الجمهوري. وازادت انها رصدت نتائج التصويت المبكر في ولايات نيفادا وكاليفورنيا وكولورادو، التي اسفرت عن قياس تفوق اداء المرشحين عن الحزب الجمهوري. الشريحة المهمة، أو المستفناة من التصويت المبكر، في الولايات سالفة الذكر، هي المستقلين وغير المنتسبين للحزبين، والتي يصتقلع عن المشاركة بالكامل أو المشاركة بنسبة ضئيلة. الامر الذي يترتب عليه بذل جهود اضافية لكلا الحزبين للتوّد ولوئلك وحثهم على تاييد مرشحهم.

النتائج المشار اليها قبل ايام معدودة من اجراء الانتخابات اقلتت الرئيس اوباما الذي كان يتطلع للعب دور المحزؤون الرئيسة للحزب باعلان تاييد المرشحين بعينهم. نجح الرئيس في حملات التبرسي المالية لخزينة حزبه، بينما اجم عدد من المرشحين عن الظهور العلني معه، وهو اسلوب يتناوب على تطبيقه ساكن البيت الابيض في جولات

الانتخابات السالفة.
في حال الحزب الديمقراطي، أثر الرئيس اوباما الانكفاء عن الترويج لمرشح حزبه في الولايات المحورية، مستغلا حضوره الى جانب مرشحيه في ولايات تعد شبه محسومة لصالح الحزب الديمقراطي؛ ايلينوي وماريلاند وكونتكت. يذكر ان حضوره في ولاية ماريلاند «الليبرالية» دفع بعض الحضور الى الخروج من القاعة خلال علاقته خطايب.

بعض القادة الطامحين في تعديل سياسة الحزب الديمقراطي يبذل جهودا عالية لقيادة دفع الحزب بعيدا عن سياسات الرئيس اوباما وتبني مواقف أكثر اعتدالا ووسطية؛ اسوة بتجربة الرئيس الاسبق بيل كلينتون الذي انتهز فرصة بروز الديمق الحزبوري آنذاك وتبني بعض سياساته ووافقها، كما مكته من ديمومة مرزمته المحورية. الامر الذي يدل على عود الرئيس كلينتون ليدوم دورا متجددا في قيادة وجهة الحزب الديمقراطي خلال ما تبقى من ولاية الرئيس اوباما، التي يطلق عليها «البلطة السكسبية» نظرا لتراجع دوره امام سيطرة الحزب المنافس على مجلسي الكونغرس.

بروز الرئيس كلينتون يتم تحت سمع وبصر الاقطاب السياسية المعنية. ويصفت بومية «دي هيل»، المعنية بشؤون الكونغرس، جهود كل من بوب ويلاري كلينتون وتوتيف جاندبيتها الساهرة لتأييد مرشحين يمثلون تيار الوسط كما في ولايتي كنتاكي واركنساس.»، بيد ان رصديهما لم يؤت ثمارا إذ تشير الاستطلاعات الى ترجيح كلا المرشحين امام صديهما من الحزب الجمهوري. وعلقت «دي هيل» على تعثر المرشحين الجمهوريين بالقول ان «حظوظهم بالفوز بالانتخابات تتضائل باضطراب».

المؤشرات الانتخابية الراهنة تدل على عزم هيلاري كلينتون الترشح لمنصب الرئاسة عن الحزب الديمقراطي، عام 2016، مما يتطلب منها اقباط قدرتها ومهارتها بايصال مرشحها الديمقرطين في الجولة الانتخابية بعد بضعة ايام. اما وان لم يسفحها الحق بذلك، سيرجح سلبا على حظوظها المقبلة ويبروز منافسين آخرين يمثلون التيارات المعتدلة والمحسوبة على يسار الحزب الديمقراطي.

مجلس الشيوخ

يستمتت الحزبان الرئسيان في الفوز بنسبة اغلبية ممثلي مجلس الشيوخ، نظرا لتقارب تعادل التمثيل الرهان بينهما. في حال فوز الحزب الجمهوري، كما ترجح استطلاعات الراي وتوقعات العناصر النانافة في الحزبين، سيستغل انتصاره بحجب تمويل برامج الرئيس اوباما، السابقة والمقبلة، مما سيرجح بتقليص نفوذ الرئيس وتراجع سياساته. يحتاج الحزب الجمهوري في الفوز بقاعدة ستة اضافية، ويتوتب للفوز بنسبة تتراوح بين 6 الى 9 مقاعد يعززده تحول شريحة المترددين للتصويت لصالحه، على الأرجح. فالولايات المحورية، اوهايو نموذجا، تشير الى ميلها للتصويت لصالح الحزب الجمهوري او الغياب على نسبة غالبية بتأييدها الراهمة لصالحه.

يجمع المراقبون على ترجيح فكة الحزب الجمهوري على الرغم من بعض العقبات الراهنة؛ مرشح الحزب في ولاية نورث كارولينا، توم تيليس، حافظ على تراجعها امام السيناتور الديمقراطي كاي هيغان لفترة قريبة، واسطعاع «توليوس» سمعته بنظر الناخبين بوصفه قريبا من سياسات الرئيس اوباما لا سيما في ادارته لخطر «داعش»، ووباء ايولا. ايضا المرشح الجمهوري عن ولاية بنسلفانيا، كوري غاردرن، استطاع الإبقاء على نسبة تفوق على خصمه تتراوح بين 2 و 6 نقاط مئوية في كافة استطلاعات الراي التي اجريت خلال شهر تشرين الاول الجاري. وكذلك الامر في ولاية ايوا وتعادل مرشحي الحزبين في ولاية نيو هامبشير، على الأرجح؛ نظرا الى البيئة الانتخابية المعادية للحزب الديمقراطي في معظم أنحاء البلاد. المقاعد الستة التي يحتاجها الجمهوري اصحت في متناول اليد؛ فرشح الحزب يتفوقون في 3 ولايات – مونتانا وساوث داكوتا وويسنت فرجيانيا؛ وهو نصف العدد المطلوب قبل بدء الانتخابات. وربما سيتلقى الحزب هزيمة مرشحه في ولاية ساوث داكوتا بيد ان استطلاعات الراي لا تشير الى حسم المسألة قبل يوم الانتخاب.

أراء

أراء

البناء

أراء

البناء

أراء

أراء

أراء

أراء

أراء

المقعد الرابع، للجمهوريين، هو ولاية اركنساس الذي يتقدم مرشحه، توم كوتن، بنسبة 8 نقاط مئوية. المقعد الخامس هو لولاية الاسكا التي لم يسجل تراجع مرشح الحزب الجمهوري منذ بدء الاستطلاعات في شهر آب الماضي.

المقعد السادس المرشح هو في ولاية كولورادو على الرغم من اشارة استطلاعات الراي الى تقدم المرشح عن الحزب الديمقراطي، مارك يودال، بنسبة مريحة 9 نقاط مئوية معظمها في قطاع المرأة، وهو بحاجة ماسة الى احراز تقدم بين الناخبين الذكور لتعديل فكة حزمي كوري غاردرن الراجعة بينهم. احدث استطلاعات الراي اشارت الى تاييد 37 في المئة من الناخبين المرشح الديمقراطي، مقابل 52 في المئة من المعارضين، مما يدل على امكانية عالية لهزيمته.

من المقاعد المرشحة الأخرى لصالح الحزب الجمهوري هي ولاية ايوا التي اشارت استطلاعتها الى ثبات تقدم المرشحة الجمهورية جونى ايرست في خمسة استطلاعات متتالية، وتعادلها مع خصمها الديمقراطي في الاستطلاع السادس والاخير.

تجدر الإشارة الى مقاعد الحزب الديمقراطي المهددة: لوزيانا التي تتراجع نسبة تاييد مرشحها ماري لاندرولى بنسبة 36 في المئة امام خصمها بيل كاسيدي؛ نورث كارولينا وهي التي سجل فيها ثبات تقدم السيناتور الحالي عن الحزب الديمقراطي، كاي هيغان، لكنها نسبة ضئيلة، وضح الحزب الجمهوري نحو 6 ملايين دولار خصصها للدعاية والاعلان التلفزيوني لصالح مرشحه؛ ولاية نيو هامبشير التي تصارع المرشحة عن الحزب الديمقراطي، جين شاهين، للمحافظة على نسبة تقدمها الراهمة.

يعول الحزب الديمقراطي على الفوز بمقعد داخل تمثيل الحزب الجمهوري لتعديل خسارته المرتقبة في الولايات الأخرى، مع ترجيح العكس. فالحزب لا يزال يراهن على سحب مقعد ولاية كانساس من خصمه الجمهوري بات وبريتس، الذي اشارت استطلاعات الراي الى تفوقه في 3 استطلاعات من مجموع 4، بنسبة 52 في المئة مقابل 45 في المئة للمرشح الديمقراطي. مجموع 4، بنسبة متعبرة من المترددين، في المئة مقابل 25 في المئة، التي التصويت لصالح الحزب الجمهوري في كانساس في الجولة القادمة.

راهن الحزب الديمقراطي طويلا على ازاحة ممثل الاقلية في مجلس الشيوخ عن ولاية كنتاكي، ميتش ماكونل، بيد ان مرشحته اليبسون لاندرغن غرايملز تتعثر في نسب التأييد إذ تقدمت في استطلاع واحد من مجموع 15 استطلاعا رجحت فوز ماكونل.

ولاية جورجيا ربما تمثل افضل الحظوظ للحزب الديمقراطي، بيد ان قانون الولاية يقضي حصول الفائز(ة) على نسبة 50 في المئة من الاصوات، والا الدخول في جولة انتخابية ثانية مطلع العام المقبل. الاستطلاعات الراهنة تشير الى اخفاق المرشحة الديمقراطية ميشيل نان الفوز بذلك النسبة وتسجيل اقتراب خصمها من النسبة المطلوبة بثبات. وعليه، واستنادا الى المعطيات الراهنة، يرجح فوز الحزب الجمهوري بغالبية مقاعد مجلس الشيوخ.

سباقات انتخابية أخرى

الجولات الانتخابية على الصعيد المحلية لولايات اساسية نظرا لتلازم مسارها مع الانتخابات القومية والرئاسية، انسجاما مع قواعد وأسس النظام السياسي الفيدرالي في اميركا، السباق الانتخابي الرهان سيفرز حضور عد من حكام الولايات، من الحزبين الرئيسيين، على الساحة القومية، بعضهم لديه طماح الترشح لمنصب الرئيس في الجولة المقبلة.

بلغة الأرقام، عدد مقاعد المرشحين عن الحزب الجمهوري يقارب ضعف عدد المرشحين الديمقراطيين الذين يعانون من وطأة اخفاق سياسات الرئيس اوباما. بيد ان الانتخابات المحلية، لمنصب حاكم الولاية، عادة ما تاخذ بعين الاعتبار اداء المرشح في منصبه وليس بمعيار قربه او بعدة عن ساكن البيت الابيض. في هذا السياق، من المرجح ان الحزب الحزب الجمهوري لخسارة بعض مناصب حكام الولايات، خاصة في ولاية بنسلفانيا؛ وكذلك الامر بالنسبة للحزب الديمقراطي الذي تراجع مرشحه لمنصب حاكم ولاية كولورادو، بالمحصلة، يبلغ عدد المقاعد المهدهد للحزب الجمهوري 7 مقاعد، مقابل 6 مقاعد لخصم الديمقراطي. تجدر الإشارة إلى ان غالبية من تناوب على لمنصب رئاسة الولايات المتحدة جاء بخلفية حاكم ولاية من إحدى الولايات؛ ريغان، كارتر، كلينتون.

الطاموح في المنصب الرئاسي عن جانب المرشح الديمقراطي يتقدمهم حاكم ولاية نيويورك، اندرو كومو، الذي تتعلق حظوظه بنجاح هيلاري كلينتون في حشد القاعدة الانتخابية.

محورية انتخابات

عام 2014

في اسوأ الأحوال ستبقى معادلة شبه تعادل التمثيل قائمة بين الحزبين. بينما في حال فوز الحزب الجمهوري، كما ترجح استطلاعات الراي، سيسعى لإحداث تغييرات جوهرية لصالح المصالح الاقتصادية التي يمثلها. على الجانب الآخر، في حال اخفاق الجمهوريين، ستبقى الاحوال على ما هي عليه زاهنا.

جولة الانتخابات عام 2010 اعتبرها الحزب الجمهوري محورية إذ فاز بمقاعد ستة اضافية في مجلس الشيوخ، وغالبية 63 مقعد في مجلس النواب، و 8 مقاعد حكام ولايات، فضلا عن نحو 660 مقعدا في السلطات التشريعية المنصبة للولايات. وحقق فوزاً في بعض المقاعد التي كانت تصب لصالح الحزب الديمقراطي في العادة، مثل ويسكونسن وبنسلفانيا وابلينوي.

في نيفادا وكولورادو، وتراجع مرشحيه لمنصب حاكم ولاية كاليفورنيا. في انتخابات ولاية نيويورك، فاز الجمهوريون ببعض المقاعد بينما خسروا منصب حاكم الولاية وبعض المقاعد في مجلس الشيوخ المحلي. بالمقابل، حافظ الحزب الديمقراطي على فوز مرشحه لمجلس الشيوخ عن ولايات اوريغون وفيرمونت واشنطن واريزونا ومونتانا ونورث داكوتا، ووافق في فوز مرشحه كوري بوب عن ولاية نبراسكا.

جولة انتخابات عام 2012 أفرزت فوزاً للحزب الديمقراطي اعتبره محوريا، لا سيما مع فوز الرئيس اوباما بولاية ثانية، رافقه خسارة مرشحه على المستوى المحلي في ولايتي نيفادا واريزونا.

مسار الانتخابات الاميركية يشير الى وهن الزعم بان نتائجها تدل على الغلبة الكاسحة للحزب الفائز، وينبغي تركيز الانتظار على الفائز باغلبية مقاعد السلطة التشريعية بمجلسها، الشيوخ والنواب.